حسنات الغير ونتاج عرق جبينهم»[٤٨].

مع حلول صيف العام ١٩٨٤، بدت الاوضاع الاقتصادية وكأنها تسير نحو الانهيار الكامل، وذلك بعد توقف النمو تقريباً لاكثر من ثلاث سنوات متتالية. ولذلك، اتجهت القوى السياسية كافة، الى التركيز على الاوضاع الاقتصادية، مما دفعها الى الاتفاق على ضرورة تشكيل حكومة ائتلاف، اشترك فيها العمل الى جانب الليكود. ولقد وصف تقرير وضعته لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي الوضع الاقتصادي في اسرائيل بأنه خطر ويهدد الأسس التي قام عليها الكيان الصهيوني. ومما جاء في ذلك التقرير، أيضاً، ان «الازمة الاقتصادية التي تمسك باسرائيل اليوم تشكل خطراً كبيراً يهدد أمن اسرائيل ربما اكثر من أي خطر عربي آخر. ان المعونة الاميركية من الممكن ان تساعد في مواجهة الازمة وتخفيف حدتها، الّا ان تلك المعونة وحدها ليس باستطاعتها حل مشاكل اسرائيل الناجمة عن الارتفاع الخيالي في معدلات التضخم، والاضطرابات العمالية، وانخفاض الانتاجية، وتراجع دخل الدولة، وتزايد معدلات البطالة، وركود الصادرات»[٤٩].

## برنامج الاصلاح الاقتصادي

في ضوء تدهور الاوضاع الاقتصادية، اضطرت حكومتا اسرائيل والولايات المتحدة الى اتخاذ خطوات غير عادية بهدف ايقاف عملية التدهور وانقاذ الخزانة الاسرائيلية من الافلاس. ومن أهم الخطوات التي اتخذت تبني سياسة تقشفية جديدة، وطلب معونة مالية طارئة من الحكومة الاميركية، وتشكيل لجنة اميركية ـ اسرائيلية مشتركة لتقديم المشورة الاقتصادية الى الحكومة الاسرائيلية. وبينما اشتملت سياسة التقشف على تجميد الاسعار والاجور، تضمن طلب المعونة الاضطرارية منح اسرائيل ١,٥ مليار دولار. ودفاعاً عن سياسة التقشف وطلب الاحسان الاميركي، قال رئيس وزراء اسرائيل حينئذٍ، شمعون بيرس، ان «البديل لذلك كان الافلاس الوطني، وانتشار البطالة، والعصيان المدني واحتمالات سيطرة الفاشية»[٥٠].

الى جانب منح اسرائيل ١,٥ مليار دولار كمعونة اضافية طارئة، قامت ادارة الرئيس ريغان بتحويل المعونات كافة الى منح ورفع مستواها بوجه عام. اذ بينما حصلت اسرائيل على معونة بلغت ٢,٦٣ مليار دولار في العام ١٩٨٤، واشتملت على ١,٧٦ مليار دولار كمنح، حصلت، في العام ١٩٨٥، على معونة مقدارها ٣,٣٧ مليارات دولار كلها منح. في العام ١٩٨٦، ارتفع حجم المعونة ثانية، حيث تجاوز ٣,٧٥ مليارات دولار، قدمت كلها على شكل منح. في العام ١٩٨٥، وكجزء من خطة مساعدة اسرائيل، تم، أيضاً، توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين اسرائيل والولايات المتحدة؛ كما تم، في العام ١٩٨٦، دعوة اسرائيل الى المشاركة في برنامج ابحاث حرب الكواكب الاميركي.

ان المعونات الكبيرة، والتي لم يسبق لها مثيل، ساعدت اسرائيل على مواجهة التزاماتها المالية، وبالتالي حالت دون اعلان افلاس الخزانة الاسرائيلية. من ناحية أخرى، ساهمت خطة تجميد الاسعار والاجور في ايقاف التضخم والسيطرة عليه. وبذلك قامت الخطوات الجديدة بمعالجة الظواهر المرضية التي كانت على طريقها الى السيطرة على جسم الاقتصاد الاسرائيلي دون ان تصل الى أعماق تلك الظواهر وتقوم بمعالجة اسبابها الحقيقية. وبسبب الاقتصار على معالجة الظواهر، فشل برنامج الاصلاح الاقتصادي في تنشيط الاقتصاد الاسرائيلي؛ كما فشل، ايضاً، في معالجة ما يعانيه من مشاكل هيكلية، كانخفاض الانتاجية وارتفاع المديونية وتزايد الانفاق على الجيش.

في اوائل العام ١٩٨٧، كتبت جريدة «وول ستريت جورنال» ان برنامج الاصلاح «لم يقم بحل